الاصدار (١٥), العدد (٢/٦٢) , الصفحة(٥٩٦-٦١٣) .April Vol.(١٥), No. (٦٢/٢),P ٢٠٢٤

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

(Online) ٢٦٦٣-٨٨١٩ E- ISSN:-(Print) ٣-١١١٦٢٢ ISSN:

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

تزوير الانتخابات في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٦

اسم الباحث/ ة (١): م.د. ماهر علي غزال

الدرجة العلمية: دكتوراه

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة تكريت / كلية الآداب

ملخص البحث عربي:

بعد تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١ أصبح من الواجب أن يكون هناك برلمان يجمع السياسيين العراقيين لوضع الدستور الأساسي العراقي للانتقال إلى مرحلة جديدة من النظام الانتخابي الذي جرى على مرحلتين، الأولى: بدأت في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ حتى النصف الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٢٣، وأما الثانية: فقد تجددت في ١٢ تموز ١٩٢٣م، وبعد تلك الجهود الشاقة التي بذلها الملك فيصل الأول والحكومة العراقية والسلطات البريطانية، افتتح الملك فيصل الأول المجلس التأسيسي في يوم الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤م.

الكلمات المفتاحية: العراق، الدستور، الانتخابات، مجلس النواب العراقي، العهد الملكي

Corresponding author:

Rigging elections in the Iraqi Parliament ١٩٢٥–١٩٣٦

Name of The Researcher(١): M.D. Maher Ali Ghazal

Degree: Dr

Scientific specialization: history

Place of work: Tikrit University/College of Arts

Abstract:

After the establishment of the Kingdom of Iraq in ١٩٢١, it became necessary to have a parliament that brings together Iraqi politicians to draw up the basic Iraqi constitution to move to a new stage of the electoral system, which took place in two stages. The first: It was from November ٢٤, ١٩٢٢ until the second half of January ١٩٢٣. As for Second: It was renewed on July ١٢, ١٩٢٣ AD, and after those arduous efforts made by King Faisal I, the Iraqi government, and the British authorities, King Faisal I opened the Founding Council on Thursday, March ٢٧, ١٩٢٤ AD.

Keywords: Iraq, constitution, elections, Iraqi parliament, royal era

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: April / ٢٠٢٤ النشر المباشر

Corresponding author:

المقدمة

شهد العراق الحديث الذي تأسس في عام ١٩٢١م محاولات لإنشاء مجالس لإدارة شؤون البلاد من مجلس الأعيان ومجلس النواب، ووضع القانون الأساسي (الدستور) الذي شهد ممارسة انتخابية في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة العراقية في العهد الملكي، والنظام الانتخابي هو نتاج بيئة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية يتأثر ويؤثر فيه، والنظام الانتخابي يختلف من بلد إلى آخر في العالم، وهو لا يؤدي إلى النتائج المرجوة نفسها، فالنظام الانتخابي هو حلقة واحدة من سلسلة النسق السياسي المتعلقة بنظام الحكم، مثل الدستور وطريقة الوصول إلى السلطة والمؤسسات السياسية والأحزاب والظروف التاريخية المحيطة بتشكيل النظام السياسي. وسبب اختياري لموضوع هذا البحث هو أهمية الانتخابات في اختيار قائد الدولة خلال العهد الملكي، وضرورة نزاهتها لتسير البلاد في الاتجاه الصحيح، ولهذا كان من المهم تسليط الضوء والكشف عن وسائل التزوير في نتائج الانتخابات التي أُجريت في العهد الملكي. من أجل هذا وسمتُ هذا البحث بـ" تزوير الانتخابات في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٦ وقسَّمْتُهُ على مقدمة ومحورين تضمن الأول" بداية الحياة النيابية في العراق تناولت فيه بداية تأسيس مجلس النواب العراقي (البرلمان) وكيفية وضع القانون الأساسي، أما المحور الثاني، فقد عرضتُ فيه " مشكلة تزوير الانتخابات في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٣٦ الذي تضمن الانتخابات لمجلس النواب العراقي وكيفية خوضها وعمليات التزوير وأدلة عدد من النواب على وجود التزوير في الانتخابات، وخاتمة استنتاجية لما مرَّ من أحداث في البحث.

أولاً: بداية الحياة النيابية في العراق

مارس العراقيون أول تجربة برلمانية بعد إعلان الدستور العثماني في الثالث والعشرين من عام ١٨٧٦م، وكان مؤلفاً من مجلسين هما مجلس المبعوثينِ (مجلس النواب، ومجلس الأعيان)، وكانت تلك التجربة النيابية الأولى في العراق، إلاَّ أنَّ هذه التجربة لم تستمر سوى مدة قصيرة الأمد؛ لأنَّه كان ينظر إلى البرلمان[١] أنهم موظفون فقط لا فائدة منهم سوى إرهاق خزينة الدولة شأنهم شأن بقية الموظفين الآخرين[٢].

استأنفت الحياة التشريعية في العراق في ١١ تموز ١٩٢٠ بمبايعة الأمير فيصل بن الحسين[٣] ملكاً على العراق على أنْ يتعهدَ بإقامة حكومة دستورية، وبالفعل تعهد الملك فيصل في حفل تتويجه في ٢٣ آب ١٩٢١م بإجراءِ انتخابات المجلس التأسيسي[٤] ووضعِ دستور للبلاد[٥].

جرى انتخاب المجلس التأسيسي على مرحلتين، الأولى: بدأت من ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ حتى النصف الثاني من شهر كانون الثاني ١٩٢٣، أما المرحلة الثانية: فتجددت في ١٢ تموز ١٩٢٣م، وبعد تلك الجهود الشاقة التي بذلها الملك فيصل الأول والحكومة العراقية والسلطات البريطانية، افتتح الملك

Corresponding author:

فيصل الأول المجلس التأسيسي في يوم الخميس ٢٧ آذار ١٩٢٤م[٦]، وَعُدَّ افتتاح البرلمان من الاحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر؛ لأنَّه أولُ برلمان منتخب يجتمع في بغداد وأول الطريق نحو الحياة الديمقراطية، وقد عبر الملك فيصل في خطابه عن سروره العظيم بافتتاح أول مجلس شورى منتخب وأشار إلى أنَّ الشعب قد انتخب ممثليه لبناء نظامه السياسي واستقلال بلده، وحدد مهام المجلس في ثلاث نقاط، وهي: سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الأفراد والجماعات، وتثبيت سياسة الدولة الداخلية، وسن قانون انتخاب المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الشعب ويراقب سياسة الحكومة وأعمالها ثم البت المعاهدة العراقية البريطانية[٧].

وفي يوم ٩ حزيران ١٩٢٤ عقد الملك فيصل الأول اجتماعاً مع أعضاء المجلس في بلاطه وخطب فيهم خطبة ارتجالية من أجل اثارة حماسهم نحو توقيع المعاهدة العراقية البريطانية، لكن الملك لم يكسب الموقف كلياً من أجل التوقيع على المعاهدة العراقية البريطانية، وعقد المجلس التأسيسي مرة أخرى، وقرر عبدالمحسن السعدون[٨] رئيس المجلس التأسيسي تأجيل البت في المعاهدة حتى يفرغ من أمر الموصل، وإثْرَ ذلك أرسل المندوب البريطاني (هنري دوبس)**Henry Dobbs** [٩] مذكرة خطيرة إلى الملك طلب فيها حل المجلس التأسيسي واحتلال بنايته[١٠]، ونتيجة لذلك استدعى الملك فيصل الأول رئيس المجلس التأسيسي إلى البلاط، وتقرر عقد جلسة طارئة حيث اجتمع أعضاء المجلس التأسيس في ١٠ حزيران ١٩٢٤ وقرروا الموافقة على توقيع المعاهدة[١١].

وكان انتهاء أعمال المجلس التأسيسي في ١٢ اب ١٩٢٤ بعد تصديقه على لائحة قانون انتخاب النواب وفقاً للتعديلات التي أقرها، فقرر مجلس الوزراء فض المجلس التأسيسي وقد وافق الملك على قرار مجلس الوزراء في ٦ اب ١٩٢٤م[١٢]، وبدأت الأنظار تتَّجِهُ إلى إجراء الانتخابات النيابية الجديدة، وبدأ التزاحم على كسب المقاعد، وكان المجلس التأسيسي قد وافق على القانون الأساسي العراقي وَعَدَّهُ (وثيقة دستورية)[١٣] وقد تَضَمَّنَ (١٢٣) مادة موزعة على عشرة أبواب مع مقدمة، وجاء في المقدمة: إنَّ العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة"، وتضمن: الباب الأول حقوق الشعب فلا فرق بين العراقيين مهما اختلفوا في الدين واللغة والقومية، والباب الثاني تضمن الملك وحقوقه) وهو مصون غير مسؤول ويعقد المعاهدات وهو القائد العام للقوات المسلحة والباب الثالث تضمن السلطة التشريعية) وهي منوطة بمجلس الأمة مع الملك وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها، وقد نصت المادة الثامنة والعشرون من الدستور على: أنَّ السلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة مع الملك، ومجلس الأمة يتألف من مجلسي الأعيان والنواب وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها، وإلغائها، مع مراعاة أحكام هذا القانون، وفيما يتعلق بأعضاء مجلس الأعيان فقد تَمَّ اختيارهم من وجهاء المجتمع ومن السياسيين والإقطاعيين وكبار الملاك وشيوخ العشائر والتجار ومن الضباط الشريفين؛ أي: الموالين للأسرة الهاشمية، وقد وضعت شروط خاصة لعضوية هذا المجلس[١٤].

Corresponding author:

ومجلس الأعيان يتألف من عشرين عضواً يعينهم الملك، ويتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين، ويمثل كل عضو منهم عشرين ألفاً من الذكور، وتناول الباب الرابع (الوزارة) والملك هو من يقوم باختيار رئيس الوزراء ثم يعين بقية الوزراء في مناصبهم، والباب الخامس بحث (السلطة القضائية) فالحكام يعينون بإرادة ملكية، والمحاكم مصونة من التدخل في شؤونها، وتناولت بقية الأبواب الأمور المالية وإدارة المحافظات (الالوية) وتأييد القوانين والأحكام، والباب التاسع بحث كيفية تبديل أحكام القانون الأساسي، وعلى الرغم من مصادقة المجلس التأسيسي على لائحة القانون الأساسي إلاَّ أنَّ نشره تأخر مدة طويلة، بسبب الضغوط البريطانية؛ لأنَّ بريطانيا أرادت الحصول على الامتيازات النفطية قبل نشر القانون الأساسي، لأنَّ نشره سيكشف عدم شرعية إبرام الامتياز دون مصادقة البرلمان عليه[١٥].

أُفتُتِحَ أول مجلس نيابي منتخب في ١٦ تموز،١٩٢٥ وبرز حزبان سياسيان هما: حزب التقدم المؤيد للحكومة برئاسة عبد المحسن السعدون، وحزب الشعب المعارض برئاسة ياسين الهاشمي[١٦] وكانت المهمة الأساسية للمجلس النيابي الجديد التصديق على المعاهدة العراقية البريطانية[١٧].

وبذلك وضع أول أساس لحياة برلمانية في تاريخ العراق، لم يعرفها العراق من قبل، ونجح في اداء مهمته في وضع أسس الدولة العراقية، لكنه فشل في تحقيق المطامح الوطنية وبقِتِ الحياة النيابية حبيسة نفسها على الرغم من المنبر البرلماني الذي كان يندد يفضحُ التدخلات الأجنبية والاعتداء على حقوق الشعب العراقي[١٨].

ثانياً: مشكلة تزوير الانتخابات في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٣٦

استند قانون الانتخابات العراقي إلى الانتخاب غير المباشر، والانتخاب تَمَّ على درجتين فالمواطنون انتخبوا ممثلين عنهم لعضوية مجلس النواب[١٩]، وبواسطة هذا القانون استطاعت الحكومة أنْ تختار النواب ومعظمهم كانوا معينين من قبلها[٢٠]، ثم تقوم بإعداد قوائم المرشحين وتبعث أسمائهم إلى جميع موظفيها في العراق حيث يكونون مسؤولين في الوحدات الإدارية ولهم دور كبير في السيطرة على الانتخابات[٢١]، ويعد نظام الانتخاب مبدأ أساسياً للنظام النيابي الذي تبناه هذا القانون، ولم يكن هذا النظام في حقيقة الأمر إلا شيئاً ظاهرياً، فالسلطة التشريعية المؤلفة في المجلس يعينهم الملك فقانون الانتخابات صُمِّمَ على مقياس الملك والحكومة التي يعينها ولا يوجد أثر واضح لآراء الأمة[٢٢]، وهذه أول صورة لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في عملية الانتخاب التي عدت أحد أبرز مظاهر (الفساد) [٢٣].

لم تخل الانتخابات النيابية في العراق منذ عام ١٩٢٥ حتى نهاية العهد الملكي وتطبيقاتها التي نص عليها القانون الأساسي في عام ١٩٢٤ من النواقص والممارسات المشبوهة[٢٤] وإنَّ عملية التزوير والتزييف في الانتخابات كانت تتم في أنحاء العراق كافة من أجهزة لا حصر لها ومن أشخاص كثيرين معظمهم يشغلون مناصب مهمة في الدولة[٢٥].

Corresponding author:

وأصبح الشارع العراقي يلهج بممارسة موظفي الانتخابات ومشرفي الحكومة بالضغط على الناخبين العاديين وكان معظمهم من المزارعين[٢٦] فضلاً عن ذلك كانوا يقومون بإقناعهم لانتخاب من ترشحه الحكومة، وإذا رفضوا انتخاب مرشحي الحكومة تقوم الأخيرة بتقدير محصولاتهم الزراعية بمبالغ كبيرة في أثناء جباية الضرائب حتى لا يكفي محصوله لسده[٢٧]، ويلجأ القائمون أحياناً إلى تصرفات كيفية إذا ما برز منافس آخر ضد مرشحي الحكومة بعدم إخبارهم بالمواعيد المحددة للانتخابات أو رفض الأوراق التي لا تحتوي على مرشحي الحكومة[٢٨]، وقد حظي التزييف والتزوير باهتمام النواب في مناقشات المجلس النيابي.

ففي الدورة الانتخابية الثانية أشار نائب بغداد ياسين الهاشمي إلى التزوير الذي وقع في الانتخابات قائلاً: سادتي لم تتوقف الصحف المحلية عن انتقاد بعض ما وصلت إليه الانتخابات من مخالفات، لأن الحكومة تقوم من وقت إلى آخر بتنفيذ قوانين وقد تصدر في بعض الاحيان مخالفات فيما يتعلق بتنفيذها ولما طلب الناخبون ممارسة حقهم الدستوري استغربنا من المخالفات التي ضجت في جميع الألوية وأنها جرت بصورة مظلمة لم يدرِ الشعب من أرسل كل هذه الصدمات وكانت النتيجة وصولكم إلى كراسي الحكم[٢٩]، وهذا ما يؤكد وجود تزييف وتزوير في الانتخابات، وقد علق عطا الخطيب[٣٠] نائب ديالى مشيراً إلى فساد موظفي الهيئة التفتيشية بعد أن فاز النائب نفسه في منطقتين في آن واحد قائلا:" إنَّ أعضاء الهيئة التفتيشية كانوا يعطون الأوراق إلى بعض الذين لا يعرفون قيمة للانتخابات ويملؤون الأوراق لهم ليلاً ويضعونها في النهار جهاراً. **أنا رجل من ديالى ولا أعرف أحداً من الكوت إذا لم يقع تدخل من قبل السلطة في انتخابي فلماذا انتخبوني فمالي والكوت ومن أين يعرفوني أهل الكوت**[٣١] يبدو واضحاً من خلال كلام النائب أن الحكومة تدخلت بشكل كبير وواضح في توزيع النواب على مناطق العراق وانتقد (جميل الراوي) [٣٢] نائب الدليم الفساد المستشري في اللجان التفتيشية التابعة للانتخابات وما كانت تقوم به من خروق، مشيراً إلى الفساد الاداري، إلى مدى تدخل الحكومات في الانتخابات النيابية وعدم وجود أية معالجة لهذه الطعون في الانتخابات، ومنها عدم التصديق على مضبطة النائب عطا الخطيب باعترافه بعدم شرعية الانتخابات، وفي الصدد نفسه قام قائم مقام الديوانية بإعادة انتخاب الهيئة التفتيشية عندما شعر بأن نتائج الانتخابات لا تلبي طموحاته فقام بإضافة اشخاص على رئاسة النواحي وحينما جرت الانتخابات وأفرزت النتائج كان أحد الفائزين بالانتخابات غائباً، وقد اعترض المنتخبون على نتيجة الانتخابات فأجابهم قائلاً:" **الحكومة هيج تريد**[٣٣]، وهذا خير دليل على فساد الحكومة للوصول إلى السلطة.

اشار الملك فيصل الأول بخطاب العرش إلى التصريح البريطاني في افتتاح الدورة الانتخابية الثالثة الذي جاء نتيجة الجهود المتواصلة مشيراً إلى دخول العراق إلى عصبة الأمم ١٩٣٢ [٣٤]، في الوقت الذي وقع على العراق الموافقة على معاهدة لتسوية العلاقات مع بريطانيا[٣٥] في عهد وزارة نوري السعيد الأولى (٢١) آذار ١٩٣٠ تشرين الأول ١٩٣١[٣٦] صدرت الإرادة الملكية بمقتضى المادة ٣٩ من

Corresponding author:

الدستور العراقي بحل المجلس النيابي واجراء انتخابات جديدة[٣٧]، ولقد ذهب نوري السعيد قبل اجراء الانتخابات إلى المناطق الشمالية وأملى بنفسه على المتصرفين والمعينين الاداريين البريطانيين اسماء المرشحين الذين يجب انتخابهم . فضلاً عن تشجيعه المرشحين على ان يصوتوا لصالح المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠ وفي الوقت نفسه قام بسحب المتصرفين غير الموثوق بهم إلى بغداد، وقام المتصرفون في جميع الألوية بتسليم اسماء مرشحي الحكومة إلى الناخبين الثانويين المؤيدين لها[٣٨]، وقد اجريت الانتخابات في ٢٠ تشرين الأول ١٩٣٠ واستمرت لمدة ثلاثة ايام واسفرت النتائج عن تحقيق فوز ساحق لمرشحي الحكومة[٣٩].

وبعد دخول العراق عصبة الأمم المتحدة في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢[٤٠] تعرضت حكومة نوري السعيد إلى انتقادات واسعة من لدن المعارضة فرأى الملك اجراء تعديلات أساسية في الدولة بإقامة وزارة ائتلافية او محايدة[٤١]، فقدم نوري السعيد استقالته في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢ [٤٢] ثم صدرت الإرادة الملكية بتأليف وزارة جديدة برئاسة ناجي شوكت[٤٣]، أصدرت الإرادة الملكية المرقمة (٧٠٧) في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٢ بحل المجلس النيابي[٤٤]، وهذا ولد استياء لدى أعضاء حزب العهد، وكتبت جريدة العهد مقالاً بعنوان حل المجلس ماذا يخبله، الغد" واصفة فيه اسباب الحل،بالغامضة، مبيناً أن استقالة نوري السعيد ليست النهاية ولا يجب ان يحل البرلمان وسوف تسوق هذه التدابير البلاد إلى التوتر في الوقت الذي هو احوج ما يكون إلى الهدوء والاعمال المثمرة[٤٥]، وكان أعضاء حزب العهد يخشون من فقدان الاكثرية التي حصلوا عليها في الانتخابات السابقة فرفع رئيس حزب العهد عريضة إلى الملك بعدم شرعية حل مجلس النواب، بالمقابل لم يعد للحزب تأثير في الانتخابات النيابية وتوقفت اعماله وانضم معظم اعضائه إلى الكتل البرلمانية المؤيدة لرؤساء الوزارات، وقد واجهت الانتخابات النيابية الجديدة معارضة من الحزب الوطني[٤٦] بقيادة جعفر ابو التمن[٤٧]، بعد ان وقع الخلاف بينه وبين ناجي شوكت نتيجة لرفض الحكومة عدداً من اعضائه الذين رشحوا للانتخابات النيابية ومنهم فهمي المدرس[٤٨].

وطالب في الوقت نفسه بأن يكون عدد المقاعد ١٥ مقعداً فرفض ناجي شوكت ذلك، فأدى ذلك إلى مقاطعة الحزب للانتخابات النيابية، وقد تعرض الحزب الوطني وفروعه إلى الملاحقة من السلطات الحكومية، والقت القبض على مجموعة من اعضائه واجبرتهم على الاستقالة، وادى ذلك إلى احتجاج جعفر ابو الثمن على اجراءات الحكومة التي رافقت عملية الانتخابات[٤٩]، وبدأت الاتصالات بين الملك وزعماء الأحزاب السياسية والكتل النيابية للاتفاق على قائمة للمرشحين تساعد الحكومة على فوز المؤيدين لسياستها، فأخذت الحكومة تهاجم شخصيات الحزب باستثناء عدد من الاشخاص الذين سبق لهم العمل في الحكومة، في الوقت الذي كانت تعد قائمة المرشحين من الوزارة لإرسالها إلى الملك[٥٠]، يتضح مما سبق انفاً ان الشعب العراقي آنذاك لم يكن له رأي في اختيار ممثلي المجلس النيابي بحرية بل كان خاضعا لتأثيرات الحكومة والشخصيات المتنفذة، فضلاً عن إرادة الملك نفسه الذي يستطيع التأثير على السلطات البريطانية.

Corresponding author:

قامت الحكومة بإبلاغ الادارات المحلية في الألوية كافة بان يقوم المختار باختيار خمسة أعضاء من كل محلة لانتخاب الهيئة التفتيشية، وبعد أن يتم توزيعهم على المراكز الانتخابية في بغداد لانتخاب المنتخبين الثانويين، أعلنت عن اسماء الفائزين في الانتخابات وكان معظمهم من مرشحي الحكومة، واسفرت الانتخابات عن اختيار فئة معينة من الناس ابرزهم من الوزراء السابقين في الوزارات العراقية[٥١].

حرص ناجي شوكت على ان تجري الانتخابات بدون تدخلات حكومية، إلاَّ أنَّ البلاط رأى وجوب التدخل لضمان فوز عدد من المرشحين التابعين له فذكر ناجي شوكت قائلا: **كنت محايدا ولم انتسب إلى حزب من الأحزاب او كتلة من الكتل... كنت شديد الرغبة في جعل مجلس النواب الجديد ممثلا للرأي العام على قدر الامكان وتمثل فيه الأحزاب كافة وان يكون للمثقفين مكانهم ايضا وعلى الرغم من جميع هذه الاتجاهات فان الانتخابات لم تخل من الانتقادات ولا سيما من الذين يسيرونهم لأغراض شخصية ويتظاهرون بالبطولات**[٥٢] وفي الثامن من أيلول توفي الملك فيصل الأول[٥٣]، وتوج ولي عهده الأمير غازي[٥٤] ملكاً على العراق في يوم الاثنين ١١ أيلول ١٩٣٣ [٥٥].

صدرت الإرادة الملكية الملكية بتكليف جميل المدفعي[٥٦] بتشكيل الوزارة الجديدة في ٩ تشرين الثاني في الوقت الذي كان فيه هو رئيس مجلس النواب مما تتطلب استقالته واجراء انتخابات جديدة لرئاسة مجلس النواب العراقي، وفي ١ تشرين الثاني ١٩٣٣ [٥٧]، انتخب رشيد الخوجة[٥٨] رئيساً لمجلس النواب ثم صدرت الإرادة الملكية تأجيل جلسات المجلس لمدة شهر حتى تتمكن من تهيئة جميع اعمالها، بدأت الانتخابات في كانون الأول ١٩٣٤ فطغت مظاهر الفساد والتزوير حتى كان التعيين اقرب منه إلى الانتخاب، وقد تلاعبت الحكومة بالانتخابات لضمان فوز مرشحيها الذين دفعوا مبالغ مالية ضخمة للوصول إلى كراسي الحكم [٥٩]، وخير دليل على التزوير والفساد الحكومي ما يذكره لنا عبد الرزاق الحسني نقلاً عن عدد من الشخصيات السياسية، منهم علوان الياسري[٦٠].

منعت متصرفية الديوانية وبالتحديد في ابي صخير ومنطقة الشامية الجهات المشرفة على الانتخابات المنتخبين الثانويين من حقهم بالتصويت وامتلأت الأوراق النيابية بدلاً عنهم بأسماء النواب الذين رشحتهم الحكومة، بلغ التزوير والفساد الاداري إلى درجة ان الموظفين الثانويين في لواء الحلة لم يضعوا أوراقهم الانتخابية الا بمطابقتها بقائمة الوزارة[٦١]، وعلى الرغم من فداحة التزوير والفساد الاداري الذي وصلت اليه الحكومة نجد رئيس الوزراء يدافع عن الانتخابات في مجلس الاعيان قائلاً:" ان الأساليب التي جرت في الانتخابات هي الأساليب نفسها التي طبقت في الأساليب السابقة، وفي ١٢ اذار ١٩٣٥ عطل مجلس النواب لمدة ٣٠ يوما [٦٢]، وقدمت وزارة المدفعي استقالتها في ١٤ اذار ١٩٣٥ وشكل ياسين الهاشمي وزارته الثانية [٦٣].

أصدرت الإرادة الملكية في ٩ نيسان ١٩٣٥ حل مجلس النواب، وكانت الاصول الدستورية تنص على أن يسود التآزر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لكن الوزارة لم توجد ذلك التآزر، فصدرت الإرادة الملكية بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الأساسي في اعطاء الملك حق حل المجلس النيابي

Corresponding author:

والبدء بانتخابات جديدة[٦٤]، افتتح الملك غازي الدورة الانتخابية السادسة لمجلس النواب في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٥ بخطاب العرش الذي دعا فيه إلى تعديل قانون الانتخابات ليكون اكثر شمولاً ويمثل فئات الأمة كافة[٦٥] اصدرت وزارة الانقلاب في ١٠ كانون الأول ١٩٣٦ موعداً جديداً لبدء الانتخابات على ان تنتهي قبل يوم ٢٠ شباط ١٩٣٧ [٦٦].

الخاتمة

وفي ختام بحثنا " تزوير الانتخابات في العراق ١٩٢٥-١٩٣٦ تبيَّن لنا ما يأتي:

أولاً: مجلس النواب العراقي في العهد الملكي منذ تأسيسه عام ١٩٢١ مر بمراحل عدة من أجل إدارة شؤونه بشكل سياسي صحيح وقد تم إنشاء المجلس التأسيسي الذي وضع القانون الأساسي للدستور المكون من (١٢٣) مادة موزعة على عشرة أبواب، ومن ثم مارس المجلس سياسته بإجراء انتخابات تمخضت عن انتخاب مجلسين هما (الأعيان والنواب) الذين كانا يعينان من قبل الملك

ثانياً: بدأت الانتخابات في العراق وكانت بداية للحياة السياسية والديمقراطية من خلال افتتاح أول مجلس نيابي منتخب في ١٦ تموز ١٩٢٥، وبذلك وضع أول أساس لحياة برلمانية في العراق لم يعرف لها مثيل من قبل.

ثالثاً: لم تخل الانتخابات النيابية في العراق منذ عام ١٩٢٥ – ١٩٣٩ من النواقص والممارسات المشبوهة، و عملية تزوير وتزييف في الانتخابات كانت في أنحاء العراق كافة من أجهزة لا حصر لها ومن أشخاص كثيرين معظمهم يشغلون مناصب مهمة في الدولة.

رابعاً: كان التزوير كثيراً في الانتخابات وكانت الحكومة تتخذ إجراءات لضمان حصول مؤيدي الدولة والحكومة على المقاعد النيابية، وقد يتكرر انتخاب النائب نفسه من خلال قيام موظفي الانتخابات ومشرفي الحكومة بالضغط على الناخبين العاديين وأكثرهم من المزارعين، وإذا رفضوا انتخاب مرشحي الحكومة تقوم الأخيرة بتقدير محصولاتهم الزراعية بمبالغ كبيرة في أثناء جباية الضرائب حتى لا يكفي محصوله لسدِّ حاجته، ويلجأ القائمون على الانتخابات أحياناً إلى تصرفات كيفية إذا ما برز منافس آخر ضد مرشحي الحكومة بعدم إخبارهم بالمواعيد المحددة للانتخابات أو رفض الأوراق التي لا تحتوي على مرشحي الحكومة، وقد حظي التزييف والتزوير باهتمام النواب في مناقشات المجلس النيابي.

خامساً عندما كان الكلام يشتد في مناقشات مجلس النواب عن تزوير الانتخابات تلجأ الحكومة إلى إلغاء الوزارة وحل مجلس البرلمان وتصدر إدارة ملكية وتعلن عن جلسة انتخابية أخرى إلاَّ أنَّ تلك الإجراءات لم تنفع في معالجة التزوير الذي يتكرر في كُلِّ مرة.

Corresponding author:

الهوامش

(١) البرلمان هو الهيئة التشريعية في الدولة، ويتكون البرلمان من مجموعة من الافراد بطلق عليهم نواب او ممثلون يكون التحاقهم في البرلمان عن طريق الانتخاب أو الاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية. لمزيد من التفاصيل، ينظر: حنان محمد القيسي، ثنائية المجلس التشريعي في العراق دراسة في مجالس الاتحاد، بيت الحكمة بغداد ٢٠١٢، ص٣٣.

(٢) علاء حسين البرهيمي المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، ط٢، دار الكتب بيروت، ٢٠١٠، ص٣٨.

(٣) الأمير فيصل بن الحسين هو الابن الثالث لشريف مكة، ولد في مدينة الطائف ١٨٨٣ درس في اسطنبول) وتزوج من ابنة عمه الملك علي الأميرة عالية وانجبت له ثلاثة،اولاد، ولد وبنتان وأصبح . ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، وتوفي في ٨ أيلول ١٩٣٣. للمزيد ينظر: عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٢١– ١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١، ص٥.

(٤) المجلس التأسيسي: يعد حدثا تاريخيا ذا تأثير كبير في حياة العراقيين فهو أول مؤسسة دستورية تمثيلية يشهدها العراق، وبذلك وضع المجلس الأسس الأولى لنظام الحكم الذي استمر حتى عام ١٩٥٨. أحمد بكر محمد حداد التغطية الاخبارية للانتخابات البرلمانية في الصحافة العراقية اليومية لعام السيول ٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١، ص٣٧.

(٥) حيدر غانم عبد الحسين موقف المجلس النيابي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥–١٩٣٩ دراسة تاريخية رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١، ص٧٧.

(٦) علي وليد ناصر حسين الزبيدي قضايا الريف العراقي في مناقشات مجلس النواب،١٩٣٢ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص٥–٦ .

(٧) جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ – ١٩٩٨، دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، بغداد. ٢٠١٥، ص٥٤.

(٨) عبد المحسن السعدون: ولد في بادية المنتفك عام ١٨٧٩، ودرس في الاستانة وتخرج ضابطاً وتولى العديد من المناصب السياسية في الحكومة العراقية أهمها أصبح رئيس الوزراء اربع مرات، وشارك في الانتخابات النيابية عن حزب الاتحاد والترقي، ومثل لواء المنتفك في العديد من الدورات الانتخابية، انتحر في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٢٩ . لطفي جعفر فرج عبد المحسن السعدون دار الحرية بغداد ١٩٨٠، ص١٥: وفاء كاظم الكندي، موقف التشريعات الدستورية من المرأة العراقية ١٩٢١–١٩٥٨، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ٣٤، ٢٠١٧، ص٨١٢ .

(٩) هنري دوبس: ولد في ٢٦ آب ١٨٧١، وهو المندوب السامي الثاني في العراق بعد برسي كوك وقد درس في جامعة اكس فورد وتولى العديد من المناصب العراق خلال المدة من (١٩٢٣–١٩٢١) وتوفي في عام ١٩٣٤ في لندن.

Corresponding author:

انعام مهدي سلمان بريطانيا وتكوين الدولة في العراق واثر السير هنري دوس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩، ١، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٦.

(١٠) عبد الزهرة الجوراني، الحياة النيابية البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية، ط١، بغداد. ٢٠٠٤، ص١٢-١٣.

(١١) فاضل حسين واخرون تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٠، ص٣٣-٣٤.

(١٢) رجاء حسين حسني الخطاب العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي في الرأي العام العراقي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦، ص٣٥.

(١٣) الوثيقة الدستورية القانون الأساسي وهو القانون الذي وضع تحت رقابة واشراف سلطات الانتداب البريطاني عام ١٩٢٥ التي كانت قد تعهدت فيه وضعه خلال مدة لا تتجاوز ٣ سنوات من تنفيذ لائحة الانتداب وان لفظة القانون الأساسي هي اقرب إلى مصطلح اللغة العربية من لفظة الدستور وضم القانون ١٢٣ مادة موزعة على ١٠ ابواب. عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص١٣.

(١٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ج٤، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٨، ص٢٧٥-٢٧٦.

(١٥) ايمن عبد عون،نزال تطور التنظيم الدستوري والقانوني للانتخابات البرلمانية في العهد الملكي العراقي، المجلة السياسية والدولية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، د.ت ص٦٠٥

(١٦) ياسين الهاشمي: هو ياسين بن سلمان بن صالح بن أحمد الهاشمي، ولد في عام ١٨٨٢ في محلة البارودية ببغداد درس في المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد ١٨٩٩، ثم دخل الكلية العسكرية في استنبول وتخرج فيها عام ١٩٠٢، تولى مناصب سياسية عدة اهمها ترأس وزارتين، ومثل لواء بغداد في المجلس النيابي توفي في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧. للمزيد ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ – ١٩٣٩ . ج١، البصرة، د.ط، ١٩٧٥؛ حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٩٠، ص١٨-٢٠ .

(١٧) عبد الرزاق مطلك الفهد الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، شركة المطبوعات للتوزيع وانشر، بيروت. ٢٠١١، ص٥٦.

(١٨) عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(١٩) الاء خليل ابراهيم،حمندي قضايا الفساد المالي والاداري في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٣٩ ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية الجامعة العراقية، ٢٠٢٠، ص٨.

(٢٠) عبد الكريم ياسين رمضان، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨ دراسة تاريخية، (رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص١٨٣.

(٢١) فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، منشورات وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٩، ص١٨٣.

(٢٢) الاء خليل ابراهيم حمندي، المصدر السابق، ص٨

(٢٣) الفساد ظاهرة عرفتها المجتمعات كافة في كل الأزمنة لأنها لا تخص مجتمعاً معيناً. والفساد في اللغة يقصد به فسد الشيء، أو فسد المال افساداً اي اخذ بغير حق، اما اصطلاحاً فهو العدول عن الاستقامة أي ضدها. للمزيد ينظر: ابراهيم خليل سلطان القصير الفساد المالي والإداري واثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٤-٢٠١٤، (رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة هي والاقتصاد جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص١٧.

Corresponding author:

(٢٤) دعاء صباح بدر، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦، ص٤٦.

(٢٥) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ وموقف جماعة الاهالي منها، طاء مكتبة المثنى بغداد ١٩٨٣، ص٦٣.

(٢٦) جريدة العراق، بغداد، العدد (٢٤١١)، في ٢٦ اذار عام ١٩٢٨ .

(٢٧) فائز عزيز،اسعد، المصدر السابق، ص٢٦٤.

(٢٨) جريدة العراق، العدد (٢٤٤٢٨)، ١٤ نيسان ١٩٢٨ .

(٢٩) م.م. ن الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي محضر الجلسة الرابعة لعام ١٩٢٨، في ٢٨ نيسان ١٩٢٨، ص٣٩

(٣٠) عطا الله الخطيب هو عطا الله الخطيب بن محمد بن جميل بن عبد القادر شاعر واديب ولد في شهربان محافظة ديالى عام ١٨٨٦ وكانت اسرته تعرف بال الخطيب الشهرباني، وقد دخل المدرسة الرشدية عام ١٨٩١ ثم رحل إلى البصرة واكمل دراسته الابتدائية وفي عام ١٩٠٠ درس العلوم الشرعية في بغداد وعين مدرساً في المدرسة الاعدادية واستمر في التدريس لمدة ثمانية أعوام وأسس جريدة الرشاد واصدر جريدة صدى الإسلام باللغتين العربية والفارسية وقد عين مفتياً لبغداد ومثل العراق في مؤتمر الخلافة الاسلامية، توفي في عام ١٩٢٩. صباح مهدي رميض ديالى سيرة اعلام ومسيرة احداث، عطا الخطيب الشهرباني، مؤسسة مصر، مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٣٣.

(٣١) م.م.ن المصدر السابق، الجلسة الرابعة، في ٢٨ نيسان ١٩٢٨، ص٤٤ .

(٣٢) جميل الراوي: ولد عام ١٨٩٢ في بغداد وتخرج في الكلية العسكرية لينخرط في صفوف الجيش العثماني برتبة ضابط ولكنه سرعان ما التحق بالثورة العربية الكبرى وحصل على رتبة لواء، وتولى العديد من المناصب الادارية اهمها أصبح نائباً مرات عدة منها أصبح نائباً عن الدليم عام ١٩٢٨ وجدد انتخابه في عام ١٩٣٠-١٩٣١، وفي عام ١٩٣٧ أصبح نائبا عن لواء العمارة ثم أصبح وزيراً للاقتصاد ثم وزيراً للعدلية، وتوفي في عام ١٩٥٠ وللمزيد. ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي موسوعة السياسة العراقية، ط٢، منشورات وتوزيع شركة العارف بيروت ٢٠١٣، ص١٩٠.

(٣٣) أحمد ابراهيم محمد مصطفى الـ مصطفى الظفيري، نواب الديوانية ودورهم في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥ – ١٩٤٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص٨.

(٣٤) عصبة الأمم اول منظمة عالمية أنشئت للحفاظ على الأمن والسلم الدولي وهي ثمرة من ثمار مؤتمر فرساي للسلام الذي عقد بعد الحرب العالمية الأولى وقد شكلت مواد ميثاق العصبة ٢٦ من معاهدة فرساي وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠ ولدت هيئة عصبة الأمم المتحدة. للمزيد ينظر: صادق حسن السوداني صفحات من تاريخ عصبة الأمم، دار الجواهري للنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٥.

(٣٥) م. م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة من الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠ محضر الجلسة الأولى، في تشرين الثاني ١٩٣٠، ص١-٢.

(٣٦) نوري سعيد: هو نوري بن سعيد بن صالح بن علي بن طه من عشيرة القره غول البغدادية وهو سياسي عسكري ولد في عام ١٨٨٨ في بغداد وتخرج من الاستانة عام ١٩٠٦ وشارك في حرب البلقان من عام ١٩١٢ – ١٩١٣ وتولى العديد من المناصب الوزارية ورئاسة الوزراء والمدد متعددة ومتناوبة على المناصب ثلاث عشرة مرة وأصبح رئيساً لمجلس الاعيان عام ١٩٣٠ مقتل في ١٥ تموز عام ١٩٥٨ . للمزيد ينظر: محمد حمدي صالح الجعفري نوري السعيد

Corresponding author:

وبريطانيا خلاف ام،وفاق،طا، دار الأوائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٥، ص١٦-١٧؛ محسن جبار العارضي، نوري باشا السعيد بين الموالين والمناوئين والواقع التاريخي دراسة تاريخية في سياسة الباشا من منظور،وطني، ط ١، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٦-٢٨.

([٣٧]) م.م من محضر الجلسة الأولى في ١ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص٨ .

([٣٨]) محمد مظفر الادهمي المصدر السابق، ص٢٣٦.

([٣٩]) م م، ن، المصدر السابق محضر الجلسة الثالثة ٨ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص٣.

([٤٠]) peter sluglett, Britain in Iraq contriving king and country, I.b. tauris, London, new York, ٢٠٠٧, p.١٢٢.

([٤١]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، ط٣، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص٣٣.

([٤٢]) جريدة العالم العربي، بغداد، العدد ٢٦٤٠٨، ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٢ .

([٤٣]) ناجي شوكت هو محمد باشا بن الحاج رفعت بك ابن أحمد اغا، ولد في مدينة الكوت عام ١٨٩٣، واكمل دراسته الاعدادية في بغداد والتحق بمدرسة الحقوق في اسطنبول ١٩١٩، ثم انتخب نائباً في مجلس المبعوثان، وعين معاوناً للمدعي العام، وتولى العديد من المناصب الادارية منها وزير للداخلية ومفوض العراق في انقرة عام ١٩٣٠، توفي في بغداد عام ١٩٨٠. للمزيد من التفاصيل، ينظر: فائز سعيد عبدالاله الكبيسي، ناجي شوكت ودوره السياسي حتى عام ١٩٤١ (رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٩٠، ص٢٢-٣٣.

([٤٤]) د.ك . و، البلاط الملكي وزارة الداخلية، رقم الملف،٥٩٠٧٥٩١٥، تسلسل ٦، كتاب وزارة الداخلية إلى المتصرفيات كافة، العدد ١١٩٢٦٨، ٣ كانون الأول ١٩٣٢.

([٤٥]) جريدة صدى العهد، بغداد، العدد ٦٥٣٦، ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢) جريدة العالم العربي، العدد ٢٦٥٩، ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢.

([٤٦]) الحزب الوطني: في ٢٨ تموز ١٩٢٢ قدم سبعة من السياسيين طلباً إلى وزارة الداخلية للموافقة على تأسيس حزب سياسي عرف باسم حزب الوطني العراقي ورفعوا مع طلب التأسيس منهاج الحزب، وقد وافقت وزارة الداخلية على طلب التأسيس . لمزيد من التفاصيل، ينظر: قابل محسن كاظم الركابي الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سانت كليمنتس العالمية ٢٠١١، ص١٧.

([٤٧]) جعفر ابو التمن هو جعفر محمد أبو التمن، ولد في بغداد عام،١٨٨١، وهو من اسرة تجارية معروفة، بدأ حياته بالاشتغال في التجارة ثم بدأ نشاطه السياسي في المظاهرات الاحتجاجية ضد الدولة العثمانية عام ١٩٠٩، وهو احد قواد ثورة العشرين وتولى العديد من المناصب الإدارية منها عضواً في المجلس البلدي في بغداد، وعين وزيراً للتجارة عام ١٩٢٢، وفي عام ١٩٣٦ أصبح وزيراً للمالية ثم رئيساً للغرفة التجارية لأعوام عديدة، توفي عام ١٩٤٥ في بغداد لمزيد من التفاصيل. ينظر: عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية ١٩٤٥ دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص٩٧.

([٤٨]) فهمي المدرس: هو محمد فهمي بن الشيخ عبدالرحمن بن سليم بن محمد بن أحمد بن الشيخ سليمان الملقب بالمدرس ولد في عام ١٨٧٣ في بغداد، ويعد أحد المثقفين، وقد عمل في مطبعة ولاية بغداد في العهد العثماني وأصبح رئيس تحرير جريدة الزوراء، ثم أصبح استاذاً للقانون في اسطنبول، وعند تأسيس الحكم الوطني في العراق أصبح من أكبر امناء الملك فيصل ثم مديراً للمعارف العامة، توفي عام ١٩٤٤. لمزيد من التفاصيل ينظر ايمان مصطفى خلف المحمدي، التعليم العالي في العراق ١٩٥٦-١٩٧٠ دراسة تاريخية رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٤٧.

Corresponding author:

(٤٩) د.ك .و، البلاط المكي وزارة الداخلية، رقم الملف ٢٥٠٧ تسلسل، أوراق جعفر ابو الثمن، رسالة جعفر ابو الثمن إلى عبد الجبار حسون جار الله، ص٢-١٤.

(٥٠) ناجي شوكت رئيس الوزراء الاسبق سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ - ١٩٧٤، ج١، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد،دست ص٢٤٠,٢٤١.

(٥١) جريدة صدى العهد (بغداد)، العدد ١٨٠، ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢.

(٥٢) ناجي شوكت، سيرة ذكريات، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٥٣) جيرالد دي غوري ثلاثة ملوك في بغداد ترجمة: سليم طه التكريتي، ط٢، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ص١٤٨.

(٥٤) الملك غاري: هو غازي ابن فيصل ابن الحسين ولد في ٢١ آذار ١٩١٢ في مكة وتعلم القراءة والكتابة والقرآن الكريم فيها، وغادر الأمير غازي في عام ١٩٢٤ إلى الحجاز، ثم تركها إلى الاردن وأرسل للدراسة في مدرسة (هارو) في لندن ١٩٢٦، ثم تركها ودخل المدرسة العسكرية الملكية في العراق وتخرج ضابطاً برتبة ملازم ثان، وفي عام ١٩٣٣ برز الأمير على الساحة السياسية من خلال قيامه بقمع الاثوريين، وتوج ملكاً على العراق في ١١ أيلول ١٩٣٣، وفي نيسان ١٩٣٩ اغتيل الملك غازي. لطفي جعفر فرج الملك غازي ودوره في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٩، مطبعة سومر، بغداد، ١٩٨٧.

(٥٥) عبد الرزاق الحسني، ج٣، المصدر السابق، ص٣٣.

(٥٦) جميل المدفعي: هو جميل بن محمد عباس و ولدفي عام ١٨٩٠ في الموصل ودرس في المدرسة العسكرية في بغداد، ثم سافر إلى اسطنبول والتحق بالمدرسة العسكرية، وفي عام ١٩١١ تخرج ضابطاً للمدفعية، وتولى العديد من المناصب السياسية. أصبح وزيراً للداخلية ثم رئيساً لمجلس النواب ومثل نواب بغداد ١٩٣٣، ثم جند انتخابه ١٩٣٤، توفي عام ١٩٥٨. طارق يونس عزيز السراج جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٥٦

(٥٧) م. م. ن، الدورة الانتخابية الرابعة الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٣، محضر الجلسة الأولى، في تشرين الثاني ١٩٣٣، ص٨.

(٥٨) رشيد الخوجة: هو محمد بن رشيد ابن طه العبد الله الخوجة، ولد عام ١٨٨٤ في بغداد، واكمل دراسته الابتدائية الرشدية والاعدادية العسكرية في بغداد عام،١٩٠٠، ثم اكمل دراسته لأركان الحرب في اسطنبول وتخرج ضابطاً برتبة نقيب عام ١٩٠٩، وشارك مع الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، عاد إلى العراق ١٩٢٠، وتولى العديد من المناصب الادارية منها متصرف لواء بغداد عام ١٩٢٠، ولواء الموصل،١٩٢٢، ثم أصبح وزيراً للدفاع في وزارة ناجي شوكت، وانتخب رئيساً لمجلس النواب في تشرين الثاني ١٩٣٣ ووزيراً للدفاع في وزارة المدفعي الثالثة، توفي عام ١٩٩٢. رائد راشد محمد الحياني، رشيد طه الخوجه ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٤.

(٥٩) خالد التميمي، محمد جعفر ابو التمن دراسة في الزعامة السياسية، ط٣، مطبعة الاخاء، دمشق، ١٩٩٦، ص٣٤٩ .

(٦٠) علوان الياسري: هو علوان بن عباس بن ادريس بن علي بن ياسر بن أحمد شلاش بن محمود بن شويكر بن علي بن حسان يرجع نسبه إلى الامام الحسن عليه السلام، ولد في عام ١٨٦٩ في منطقة الرغلة من أرياف مدينة المشخاب التابعة للديوانية، وأصبح زعيماً للسادة آل ياسر في منطقة الفرات الاوسط، وتولى العديد من المناصب الادارية منها انتخب نائباً عن الديوانية في العديد من الدورات الأولى والثانية والتاسعة، وفي عام ١٩٣٣ أصبح عضواً في مجلس

Corresponding author:

الاعيان وانتهت عضويته في أيار ١٩٣٤. لمزيد من التفاصيل، ينظر: عكاب يوسف الركابي، علوان الياسري ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٩٥١، مجلة اداب البصرة، العدد ٥٠، ٢٠٠٩، ص٤٥-٤٦.

([٦١]) أحمد ابراهيم محمد مصطفى آل مصطفى الظفيري، المصدر السابق، ص٣٨.

([٦٢]) جريدة الطريق، بغداد العدد ٥٨٠، ٢٤ شباط ١٩٣٥.

([٦٣]) جريدة البلاد،بغداد العدد ٤١٥ ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥.

([٦٤]) عباس عطية جبار، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣، ص٥٧.

([٦٥]) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة من الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٣٥، محضر الجلسة الأولى، في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٥، ص١-٢

([٦٦]) جريدة الحارس،بغداد العدد ٣٦ ٢٥ كانون الأول ١٩٣٥ .

المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق المنشورة

أ- محاظر مجلس النواب العراقي

١. م.م.ن الدورة الانتخابية الثانية الاجتماع غير الاعتيادي محضر الجلسة الرابعة لعام ١٩٢٨، في ٢٨ نيسان ١٩٢٨.

٢. م. م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة من الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٠، محضر الجلسة الأولى، في تشرين الثاني ١٩٣٠.

٣. م. م . ن، الدورة الانتخابية الرابعة الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٣٣، محضر الجلسة الأولى في تشرين الثاني ١٩٣٣.

٤. م. م، ن، الدورة الانتخابية السادسة من الاجتماع الاعتيادي الأول لعام ١٩٣٥، محضر الجلسة الأولى في ٢ تشرين الثاني ١٩٣٥.

ب- الوثائق غير المنشورة (دار الكتب والوثائق العراقية)

١. د.ك . و، البلاط الملكي وزارة الداخلية، رقم الملف ٥٩٠٧٥٩١٥، تسلسل ٦، كتاب وزارة الداخلية إلى المتصرفيات كافة، العدد ١١٩٢٦٨، ٣ كانون الأول ١٩٣٢.

٢. د.ك و، البلاط المكي وزارة الداخلية، رقم الملف،٢٥٠٧ تسلسل ٧ أوراق جعفر ابو التمن، رسالة جعفر ابو التمن إلى عبدالجبار حسون جارالله.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

١. انعام مهدي سلمان بريطانيا وتكوين الدولة في العراق واثر السير هنري دوس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩، ط ١، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٦.

٢. ايمن عبد عون نزال، تطور التنظيم الدستوري والقانوني للانتخابات البرلمانية في العهد الملكي العراقي، المجلة السياسية والدولية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، د.ت.

٣. جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨، دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥.

٤. جيرالد دي غوري ثلاثة ملوك في بغداد ترجمة سليم طه التكريتي، ط٢، مكتبة النهضة العربية، بغداد.

٥. حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية بغداد، ١٩٩٠.

٦. حسن لطيف كاظم الزبيدي موسوعة السياسة العراقية، ط٢، منشورات وتوزيع شركة العارف، بيروت ٢٠١٣.

Corresponding author:

٧. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ وموقف جماعة الاهالي منها، ط، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٣.
٨. حنان محمد القيسي، ثنائية المجلس التشريعي في العراق دراسة في مجالس الاتحاد بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١.
٩. خالد التميمي، محمد جعفر ابو التمن دراسة في الزعامة السياسية، ط٣، مطبعة الاخاء، دمشق، ١٩٩٦.
١٠. رجاء حسين حسني الخطاب العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي في الرأي العام العراقي، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٦.
١١. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦. ج١، البصرة، دل ١٩٧٥.
١٢. صادق حسن السوداني صفحات من تاريخ عصبة الأمم، دار الجواهري للنشر، بغداد، ٢٠١٣.
١٣. صباح مهدي رميض ديالى سيرة اعلام ومسيرة احداث، عطا الخطيب الشهريائي مؤسسة مصر، مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩.
١٤. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ج٤، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.
١٥. عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية، ج٣، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣.
١٦. عبد الزهرة الجوراني، الحياة النيابية البرلمانية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ دراسة تاريخية، ط١، بغداد. ٢٠٠٤.
١٦. عبد الرزاق الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية ١٩٠٨-١٩٤٥، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨ .
١٧. عبد الرزاق مطلك الفهد الأحزاب السياسية في العراق ودورها في الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٤-١٩٥٨، شركة المطبوعات للتوزيع وانشر، بيروت ٢٠١١.
١٨. عبدالمجيد كامل التكريتي الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية ١٩٣٣-١٩٢١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.
١٩. علاء حسين البرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، ط ٢، دار الكتب، بيروت، ٢٠١٠.
٢٠. فاضل حسين واخرون تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٠.
٢١. فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، منشورات وزارة الثقافة بغداد -١٩٧٩.
٢٢. لطفي جعفر فرج الملك غازي ودوره في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩ء مطبعة سومر، بغداد، ١٩٨٧.
٢٣. لطفي جعفر فرج عبد المحسن السعدون دار الحرية، بغداد، ١٩٨٠.
٢٤. محسن جبار العارضي، نوري باشا السعيد بين الموالين والمناوئين والواقع التاريخي دراسة تاريخية في سياسة الباشا من منظور وطني، ط ١، بغداد، ٢٠١٤.
٢٥. محمد حمدي صالح الجعفري نوري السعيد وبريطانيا خلاف ام، وفاق، ط١، دار الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
٢٦. ناجي شوكت رئيس الوزراء الأسبق، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ج١، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، د.ت.

ثالثاً: الكتب الانكليزية

١. peter sluglett, Britain in Iraq contriving king and country, l.b. tauris, London, new York, ٢٠٠٧.

رابعاً: الرسائل والاطاريح

Corresponding author:

١. الاء خليل ابراهيم حمندي، قضايا الفساد المالي والاداري في مناقشات مجلس النواب العراقي ١٩٣٩ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الجامعة العراقية.
٢. ابراهيم خليل سلطان القصير، الفساد المالي والإداري واثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٤-٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية، ٢٠١٧، ص ١٧.
٣. أحمد ابراهيم محمد مصطفى ال مصطفى الظفيري، نواب الديوانية ودورهم في مجلس ٣ النواب العراقي،١٩٢٥ -١٩٤٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٢.
٤. أحمد بكر محمد حداد التغطية الاخبارية للانتخابات البرلمانية في الصحافة العراقية اليومية لعام ٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١، ص٣٧ .
٥. ايمان مصطفى خلف المحمدي التعليم العالي في العراق ١٩٥٦- ١٩٧٠ دراسة تاريخية رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن،رشد جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٦. حيدر غانم عبد الحسين موقف المجلس النيابي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥- ١٩٣٩ دراسة تاريخية رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب جامعة الكوفة، ٢٠١١.
٧. دعاء صباح بدر، دور نواب المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٦.
٨. رائد راشد محمد الحياني، رشيد طه الخوجه ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر حتى عام ١٩٤١ رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة ديالي، ٢٠٠٤.
٩. طارق يونس عزيز السراج جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
١٠. عباس عطية جبار الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٣.
١١. عبد الكريم ياسين،رمضان الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨ دراسة تاريخية (رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٧.
١٢. علي وليد ناصر حسين الزبيدي قضايا الريف العراقي في مناقشات مجلس النواب ١٩٣٢ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية الأساسية الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.
١٣. فائز سعيد عبدالاله الكبيسي، ناجي شوكت ودوره السياسي حتى عام ١٩٤١، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٠.
١٤. قابل محسن كاظم الركابي الحياة الحزبية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة سانت كليمنتس العالمية، ٢٠١١.

خامساً: المجلات

١. عكاب يوسف الركابي علوان الياسري ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر ١٩٥١، مجلة اداب البصرة، العدد ٥٠، ٢٠٠٩.
٢. وفاء كاظم الكندي، موقف التشريعات الدستورية من المرأة العراقية ١٩٢١-١٩٥٨، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العدد ٣٤، ٢٠١٧. سادساً: الصحف ١- جريد العراق بغداد العدد (٢٤١١)، في ٢٦ آذار عام ١٩٢٨ .

Corresponding author:

٣. جريدة العالم العربي، بغداد، العدد ٢٦٤٠٨، ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٢ – جريدة صدى العهد، بغداد، العدد ٦٥٣٦ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢.
٤. جريدة البلاد،بغداد العدد ٤١٥، ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٥.
٥. جريدة الحارس،بغداد العدد ٣٦، ٢٥ كانون الأول ١٩٣٥ .
٦. جريدة صدى العهد) (بغداد)، العدد ٦٨٠ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢.
٧. جريدة العراق، العدد (٢٤٤٢٨)، ١٤ نيسان ١٩٢٨.
٨. جريدة الطريق، بغداد العدد ٥٨٠، ٢٤ شباط ١٩٣٥.
٩. جريدة العالم العربي، العدد ٢٦٥٩، ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢.

Corresponding author: